

مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع عدن في حديث لـ **أكنوبور** :

الصندوق ينفذ (1402) مشروع خلال العام الجاري على مستوى الجمهورية

استمرار الصندوق في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إسهام فعلي في التخفيف من حدة الفقر



أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقانون رقم (10) لعام 1997م وله مجلس إدارة برئاسة مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وبعض ذوي الخبرة وله جهاز إداري يرأسه المدير التنفيذي وهو المسؤول عن إدارة الصندوق.

وبلغ عدد فروع الصندوق (8) فروع منها فرع عدن الذي أنشئ في عام 1998م، ويدير مشاريع الصندوق في أربع محافظات هي عدن، أبين، لحج، والضالع.

صحيفة (14 أكتوبر) كان لها لقاء مع الأخ/غازي أحمد علي المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية فرع عدن الذي تحدث عن أهداف الصندوق ونشاطه واليكم حصيلة اللقاء:-

الصندوق يلعب دوراً كبيراً في بناء وتعزيز القدرات على المستوى المركزي والمحلي والمجتمعي

عدم وجود الأراضي المخصصة لإنشاء المشاريع أبرز مانعانيه

بمبلغ يقدر بـ 4.000! ومشروع تحت التنفيذ يعمل على تدريب إداريين واداريات واختصاصيين اجتماعيين واختصاصيات ومعلمين ومعلمات حول الوسائل البديلة للتعاقب المدرسي في عدن حيث تقدر كلفته بمبلغ 7.500 ومشروع ما قبل المدرسين لجمعية أنا وليس إعاقتي في مدينة البريقة في التربية الشاملة والخاصة ومشروع تحت التنفيذ تقدر كلفته بـ 21.000. وأما ما يخص الطرق فتم صرف شوارع وأزقة حارة القطيع بكريتر صيرة بالأحجار 500.000. وأيضاً صرف شوارع والأحجار كمرحلة أولى بمبلغ 500.000 ومشروع تحت التنفيذ حيث يتم صرف حارة حويل للمرحلة الثانية بكلفة 450.000.

الصعوبات والمشاكل

أهم الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع عدن تتمثل في أننا نواجه صعوبة في الحصول على الأراضي المناسبة لتنفيذ المشاريع عليها في جميع القطاعات المتمثلة في قطاع التعليم، الزراعة، الصحة، المياه، البيئة وغيرها من المشاريع التي يقوم الصندوق بتنفيذها وأيضاً نعاني من قلة المساهمات التي تحدد المقررة لتنفيذ المشاريع والتي تم تحديدها بنسبة 5% فهي لا تكفي لتنفيذ المشاريع ولكن المواطن يساهم في تنفيذ وإبراز هذه المشاريع المنفذة وصعوبات في تحديد مواقع العمل.

الصندوق يخدم المناطق الفقيرة

وقال الأخ/ غازي أحمد علي: إن الصندوق يخدم المناطق الأكثر فقراً والتي فيها كثافة سكانية والصندوق متعدد القطاعات له برنامج لكثافة العمالة يتم من خلال تنفيذ المشاريع لبعض المناطق التي تضررت من ارتفاع أسعار المواد الغذائية خصوصاً في المناطق الجبلية الريفية وأيضاً تم وضع برنامج خاص لتنفيذ مشاريع عدة للطرق الريفية لتحسين وتوسعة الطرق الجبلية كما أن هناك عدداً آخر من المشاريع التي من خلالها يتم بناء سقايات وخزانات مياه وأيضاً عملنا على تأهيل المدرجات الزراعية وبناء حواجز مائية ورصف عدد من الشوارع بالأحجار في الطرق القصيرة التي تكون بين قرية وأخرى، وأما قطاع التعليم فيتم بناء مدارس أساسية وثانوية وبناء مكاتب للتربية والتعليم ورياض أطفال، وتم بناء مدارس خاصة بالفتيات، وفي قطاع الصحة عمل الصندوق على بناء عدد من المشاريع الصحية الخاصة بالصحة الإنجابية وبناء مراكز ووحدات أو أقسام للطوارئ أساسية وثانوية يتواصل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالنسبة للتدريب والدعم المؤسسي فالصندوق يقوم بتدريب المنظمات غير الحكومية وفي الوقت نفسه نعمل على تقديم الدعم بالأثاث والأجهزة المدرسية، أما بالنسبة لقطاع الحماية الخاصة ببنية ذوي الاحتياجات الخاصة فيتم بجمد الله إنشاء مراكز خاصة بالمعاقين ذهنياً وحر كياً حيث تم بناء وحدات صحية في السجون في محافظتي عدن ولحج وتأهيل مراكز المسنين، وفي ما يخص قطاع المياه تم بناء وتأهيل الخزانات المعتمدة على مياه الأمطار وعمل سقايات وتم استكمالها وقد حصل على درجة عالية من النجاح خصوصاً في المناطق الجبلية الريفية، وقد تم تنفيذها في أربع محافظات عدن، لحج، أبين، والضالع ويشرف عليها الصندوق فرع عدن.

الأشغال كثيفة العمالة بشقيها الريفي والحضري. وأيضاً من أهم برامجها ووحداتها التدريب والدعم المؤسسي للبرامج الطارئة كإقامة المؤسسي في المياه والبيئة وتنمية المجتمع والتراث الثقافي والزراعة والتنمية الريفية.

موازنة الصندوق للعام الجاري

أقر مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور مشروع الموازنة السنوية للصندوق للعام الحالي 2010م وذلك بمبلغ إجمالي قدره (2750) مليار ريال ونسبة زيادة قدرها (8.2%) عن ربط موازنة عام 2009م ويصل إجمالي المشاريع التي سيتم تمويلها خلال هذا العام إلى (1402) مشروع على مستوى الجمهورية اليمنية التي تغطي فيها مجال التعليم بمبلغ 10 مليارات ريال وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة بحوالي 5 مليارات ريال، فيما تتوزع بقية المخصصات على بقية القطاعات المختلفة إضافة إلى النفقات الرأسمالية والأصول الثابتة، وتتصدر محافظة الحديدة قائمة المحافظات من حيث عدد المشاريع المتوقع تنفيذها خلال هذا العام والبالغ عددها 111 مشروعاً بكلفة تقديرياً 3 مليارات ريال ومحافظة تعز بإجمالي 107 مشاريع بمبلغ تقديري 207 مليار ريال، ثم محافظة حجة 104 مشاريع بكلفة 201 مليار ريال، ويليهما محافظة إب 94 مشروعاً بمبلغ إجمالي 107 مليارات ريال، محافظة حضرموت 90 مشروعاً بكلفة 104 مليارات ريال، فيما تتوزع بقية المشاريع على أمانة العاصمة والمحافظات الأخرى. وأضاف الأخ غازي أحمد علي قائلاً: إن مجلس الإدارة أكد أهمية استمرار الصندوق في التركيز على المشاريع كثيفة العمالة وتنمية وإمصاص البطالة والنهوض بالأسر المنتجة على مستوى كافة محافظات الجمهورية.

مشاريع تحت التنفيذ للعام 2010

حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع عدن نمواً في الإنجاز في المشاريع المقررة لعام 2010م بتنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) في روضة صيرة على القطيع مركز كريتر بمديرية صيرة محافظة عدن بكلفة 359.500 ريال وروضة الإبداع بمديرية دار سعد تحت التنفيذ بكلفة 317.500 وروضة الزهور بالمعمارة الجديدة بمديرية الشيخ عثمان بكلفة 307.500 وروضة أروى بحي عبد القوي في الشيخ عثمان بكلفة 81.560. أما بخصوص التعليم الأساسي في مدرسة عمار بن ياسر بدار سعد الشرقية بمديرية دار سعد مشروع موافق عليه بمبلغ (606.000) وللغابات ذات الاحتياجات الخاصة مشروع تحت التنفيذ بدعم من الحكومة اليمنية ودعم مؤسسي لبرنامج المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة للأحداث في مدينة عدن وتقدر كلفته بـ 9.800. وأيضاً تعزيز خدمة تسجيل المواليد في مديريات البريقة ودار سعد وخور مكسر وصيرة على الحماية

أجرت اللقاء / مواهب بامعبد

جودتها ومطابقتها للوثائق الفنية وأي انحراف عن ذلك يستلزم هم وإعادة البناء، كما يتم الاستلام الابتدائي والنهائي بحضور ممثلين عن الصندوق والمجلس المحلي والجهة المستفيدة والجهة التي ستقوم بتشغيل وصيانة المشروع. كما يقوم الصندوق بدفع مستحقات المقاول بموجب شهادة إنجاز يعدها استشاري المشروع وتوقع عليها الجهة المستفيدة والمقاول وضابط المشروع وممثل وحدة الشؤون المالية في الإدارة العامة ويتسلم المقاول مستحقاته من البنك مباشرة بدون وسيط.

تمويل المشروعات

وأكد الأخ/ غازي في حديثه عن التمويل للمشاريع ضرورة الالتزام بشروط تعد حجر الزاوية في سياسة الصندوق لتمويل أي مشروع أو برنامج بعد تحديد الفئات المستهدفة وهي الفئات الأكثر فقراً في المجتمع والمحرومة من الخدمات الأساسية ولذلك فإن عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من هذه الفئات شرط حاسم لقبول هذا المشروع ولا بد أن تشارك الفئات المستفيدة في كافة مراحل المشروع بدءاً من الدراسة حتى الانتهاء من التنفيذ، كما تمثل مساهمة المجتمع في تكاليف المشروع معياراً مهماً يدل على احتياجه للخدمة المقترحة وتؤدي إلى الإرتباط بالمشروع وتولد الشعور بالمسؤولية تجاه المشروع والمرفق، كما يهدف الصندوق من خلال تمويل المشروع والبرامج إلى تأسيس نهج جديد يقوم على أساس توفير الأسس والشروط الضرورية لضمان استمرار النشاط والخدمة التي يقدمها البرنامج أو المشروع بعد انتهاء فترة دعم الصندوق للنشاط، لا بد أن يتأكد الصندوق من جدية الجهة المقدمة بمقترح المشروع وكذلك قدرتها على تنفيذ الأنشطة المعنية وأن القائمين عليها لا يهدفون إلى الكسب الشخصي من التمويل أو النتائج الناتجة في حالة المشروعات أو البرامج التي تخدم المجتمعات.

تحقيق أهداف التنمية الوطنية

ويواصل الأخ غازي أحمد علي حديثه قائلاً: قامت بعثة ممثل البنك الدولي بزيارة الصندوق الاجتماعي لرؤية مشاريع الصندوق للمرحلة الرابعة من عملياته (2011 - 2015) التي أعدها الصندوق بطريقة تشاكرية وبلاستفادة من الدروس خلال العمل والتجربة على امتداد مراحل تنفيذ الثلاث (1997 - 2010م)، وقد وضع الصندوق تصوراً لرؤية المرحلة الجديدة استمراراً لمساهمته في تحقيق أهداف التنمية الوطنية من أجل تخفيف وطأة الفقر في الوقت الذي يوفر فيه أيضاً نموذجاً لآلية مؤسسية فعالة وكفوءة وشفافة تعتمد أفضل الممارسات في مجال التنمية وتعمل بوصفها عاملاً للتغيير في البلاد، حيث تشتمل هذه الرؤية على اتجاهات عمل الصندوق خلال السنوات الخمس المذكورة في إطار أربعة برامج رئيسية وهي: (1) تنمية المجتمع والتنمية المحلية وتشمل قطاعات وبرامج مختلفة، أهمها التعليم والصحة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، المياه، البيئة، والتراث الثقافي والزراعة والتدخلات المتكاملة. (2) بناء القدرات ويتضمن بناء القدرات المؤسسية على المستوى الوطني وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية والأفراد فضلاً عن تعزيز السلطات المحلية. (3) تنمية المنشآت والصغيرة والأصغر. (4)

أهداف الصندوق

استهل الأخ/ غازي أحمد علي المدير التنفيذي حديثه عن أهداف الصندوق قائلاً: يهدف الصندوق إلى المساهمة بفعالية في جهود الدولة الرامية إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية أساسها التخفيف من حدة الفقر والبطالة وتحسين الظروف للفئات الفقيرة من المجتمع عن طريق المساهمة في خلق فرص عمل مؤقتة ودائمة في المشروعات التي يقوم الصندوق بتمويلها كما يقوم بالمشاركة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفئات الأكثر فقراً والمناطق الأكثر احتياجاً في الريف وكذلك الحضر. يقوم بدعم البنية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية كأداة فعالة لتنظيم المجتمع وتعبئة الموارد للأنشطة التنموية.

نشاط الصندوق

وعن نشاط الصندوق قال الأخ غازي أحمد علي إن الصندوق يعمل مع العديد من المجالات أولها تنمية المجتمع التي يقوم الصندوق بتمويل مشروعاتها لما من شأنها توفير الخدمات الاجتماعية مثل خدمات قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمياه والبيئة والطرق والزراعة وغيرها في المناطق المحرومة منها وأيضاً يعمل على تنمية المنشآت الصغيرة حيث يقوم الصندوق بتمويل برامج إقراض ودعم المنشآت الاقتصادية الصغيرة القائمة أو الجديدة المملوكة للأفراد وكذا المساهمة في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل حيث يوفر الصندوق رؤوس الأموال الصغيرة والمعونة الفنية للمشروعات وذلك من خلال مؤسسات التمويل والبنوك التجارية والأنشطة المدرة للدخل كما يقوم الصندوق بتمويل برامج إقراض ودعم الأنشطة الفردية الصغيرة المدرة لدخل للفئات الفقيرة وذلك في صورة قروض صغيرة ولمدة قصيرة لمساعدة هذه الفئات على زيادة دخلها بالإضافة إلى بناء القدرات لشرءاء المحليين حيث يقوم الصندوق كجزء من مشروعاته بالعمل على تنمية القدرات المؤسسية للمجالس المحلية والجمعيات الأهلية النشطة والفاعلة حتى تتمكن من ممارسة دورها في تصميم وتنفيذ وإدارة البرامج والمشاريع التنموية بنجاح.

في كل هذه المجالات يكون دور الصندوق الرئيسي كما يلي:

- 1 - مصدرًا للتمويل حيث يقوم الصندوق بتمويل البرامج والمشروعات المتفق عليها بين الصندوق والجهة المتنفذة.
- 2 - مصدرًا لتقديم المعونة الفنية في كافة مراحل المشروعات المختلفة من دراسة المشروع وتصميمه ومراقبة تنفيذه وتقييمه.

وأشار الأخ/ غازي إلى أن الصندوق يتلقى طلبات التمويل من عدة جهات تقدم في صورة مقترحات للمشاريع ويقوم الصندوق بتسجيل هذه الطلبات في نظام المعلومات كطلبات أولية وإرسال فرق ميدانية لعمل المسح للمناطق التي تحمل مؤشرات عالية لانعدام الخدمات الأساسية واستلام التقارير التي توضح الحالة الاجتماعية والاقتصادية وأولويات الاحتياج لدى الرجال والنساء كل على حدة وفرز الطلبات مكتيباً بحسب تقارير المسح الميداني إلى إدارته ووضع المخصصات المالية لكل مديرية مع تحديد التكلفة التقديرية وأيضاً أعمال أخرى منها عمل خرائط مدرسية وصحية هذا مع توفر الكادر والنفقات للتشغيل والصيانة.

كما يقوم الصندوق بتطوير المشاريع ومراجعتها ومقارنتها مع المخصصات المالية المتاحة والموافقة عليها وأعداد الوثائق الفنية لها لتقديم إشعار للجهات المستفيدة بالموافقة على طلب التمويل للمشروع وتوفير المساهمة العينية بنسبة 5% من إجمالي الكلفة والمتمثلة بمواد عينية صالحة في المنطقة ويقوم الصندوق بإبرام عقد التمويل بعد التأكد من توفير المساهمة في موقع المشروع بتعيين مهندس يشرف على جميع مراحل التنفيذ مع فني مقيم في الموقع لغرض مراقبة تنفيذ المقاول للمشروع وفقاً لنصوص العقد والتي تشمل الرسوم الهندسية المعمارية والإنشائية والكهربائية والميكانيكية والمواصفات العامة والخاصة وجداول الكميات كما يقوم الصندوق بين الحين والآخر بإرسال ضابط المشروع وضابط الجودة لفحص الأعمال المنفذة والتأكد من

